صوتنا

يتحدى العنف ضد النساء في السياسة

دليل توجيهي

SAWTNA
Defying violence against women in politics
بيتحدى العنف ضد النساء في السياسة

UNITED STATES EMBASSY
BEIRUT

madanyat FOR EQUALITY
مدنيات للمساواة

الكاتبة: عبير شبارو

مديرة المشروع: ندى صالح عنيد
تخطيط وتصميم: تاتيانا معلوف
ترجمة: فادي أبو رجيلي

تـــنـــويه

نـود شـكر جميـع الذيـن سـاهموا فـي إصـدار هـذا المنشـور، بمـا فـي ذلـك فريـق العمـل فـي منظمـة «مدنيـات». كذلـك نـود شـكر لينـا ابـو حبيـب، عدنـان ملكـي، ميريـام صفيـر، علـي سـليم، روان ياغـي وفكتوريا زويـن علـى تقييمهـم للدراسـة الختاميـة وعلـى جهودهـم المسـتمرة فـي تعزيـز مشـاركة النسـاء فـي العمـل السياسـي فـي لبنـان.

شبارو، ع (٢٠٢١). صوتنا: يتحدى العنف ضـد النـــساء في السياسة
بيروت، لبنان. مدنيات. https://madanyat.org/studies/32

تم إصدار هذا المورد بدعمٍ من قسم الشؤون
العامة في السفارة الاميركية في بيروت

مقـــدّمـــة

إن مشـاركة النسـاء الكثيفـة خـلال احتجاجـات ثـورة ١٧ تشـرين الاول، ٢٠١٩ وكيفية توليهن أزمة وباء كوفيد ١٩ حيث برزت مخاوفهن، قد تعطي انطباعًا خاطئًا بأنهـن كسـبن معركـة مشـاركتهن فـي العمـل السياسـي. للأسـف الحقيقة مختلفة. إذ يبدو أن آلية الوصول الى السلطة المبنية على التمييز مسـتمرة، وتزايـد أعـداد النسـاء فـي المشـهد السياسـي عالـي الكلفـة إذ أنهـن يواجهـن خطـر الإسـتهداف. مـع تزايـد العنـف اللفظـي والجسـدي ضـد النسـاء فـي الشـأن العام، وجـب القيام بشـيء ما. فـي تشـرين الثانـي ٢٠٢٠، قامـت منظمـة «مدنيـات»، بدعـم مـن قسـم الشـؤون العامـة فـي السـفارة الأميريكيـة فـي بيـروت، باطـلاق برنامـج «صوتنـا» المناهـض للعنـف ضـد النسـاء فـي السياسـة، والـذي ينبثـق منـه هـذا المنشـور، للتصـدي تحديـدًا للتحرشـات بالسياسـيات والناشـطات والصحفيـات، سـواءًا علـى منصـات التواصـل الإجتماعـي أو الإعـلام التقليـدي.

نأمـل أن يشـكل هـذا البرنامـج حجـر الأسـاس فـي زيـادة الوعـي وأن يـؤدي الـى اعتمـاد معاييـر محـددة وسياسـات لمواجهـة هـذه المشـكلة. قناعاتنـا شـديدة بـأن المسـاواة الجندريـة سـوف تعـزز العمليـة الديمقراطيـة وتحقـق حيـاة سياسـية عادلـة وشـاملة فـي لبنـان.

نبـــذة عنّـــا

تهـدف المنظمـة الغيـر حكوميـة «مدنيـات» الـى جمـع نسـاء وشـباب ورجـال مـن جميـع انحـاء البـلاد، مـن الراغبيـن فـي العمـل فـي سـبيل العدالـة السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة والاجتماعيـة. أهـداف هـذه المنظمـة غيـر الحكوميـة هـي المشـاركة الفاعلـة فـي تحقيـق المسـاواة فـي جميـع الهيئـات المعيَنـة والمنتخبـة، ووضـع رؤيـا جديـدة حيـث العمـل السياسـي متـاح للنسـاء والشـباب، وزيـادة الوعـي حـول قلـة التمثيـل النسـائي، ونشـر الفـن والثقافـة كوسـيلة للتلاحـم الاجتماعـي والتنـوع وحقـوق الانسـان.

فهرس

١ نظرة عامة على السياق

٢ تعريف: العنف السياسي ضد المرأة
العنف ضد المرأة في السياسة

٣ أرقام مقلقة

٤ لماذا يعتبر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية قضية غير معترف بها؟

٥ الهدف من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

٦ العوامل المؤثرة في العنف ضد المرأة في السياسة

٧ الأسباب المشتركة العالمية

٨ أشكال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

٩ من هم مرتكبي العنف ضد المرأة في السياسة؟

١٠ التوصيات

نظرة عامة على السياق

يعتبر موضوع العنف ضد المرأة في السياسة من المواضيع المستجدة في الأبحاث وذلك لوقوعه بين مجالي عمل هما العنف المبني على النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة، وهو يمثل تحديًا لفكرة «المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء». لطالما كانت السياسة حكرًا على الرجال الذين صاغوا التشريعات ووضعوا الدساتير والهياكل السياسية التي تناسبهم دون اشراك النساء او اخذ البعد الجندري والعوامل المؤثرة المختلفة على الجنسين بالاعتبار.

لقد شارك لبنان في وضع شرعة حقوق الانسان[١] وأبرمها، وكان في طليعة الدول واولها عربيا في تمكين المرأة من الترشح والتصويت عام ١٩٥٢.[٢]

كما صادق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة[٣] وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وجميعها يضع على عاتق الدول إلتزامًا بضمان تساوي حق الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق الواردة فيها.

وتحمي المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٤] الحق في الحماية المتساوية بموجب القانون وهو امر بالغ الاهمية للوصول الى العدالة.

كما تنص المادة ٧ من الدستور اللبناني على ان:

«كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.»[٥]

كما نصت وثيقة الوفاق الوطني- اتفاق الطائف على ان «تجري الانتخابات النيابية وفقا لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة ويراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الاداري في إطار وحدة الارض والشعب والمؤسسات».[٦]

ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإمكانية شغلها المناصب القيادية وصنع القرار هي من الضرورات الرئيسية لتحقيق المساواة بين الجنسين كما ورد في اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة[٧]. وهو

ما اعيد التأكيد عليه في الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة[٨] الذي يستهدف «ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في المجال السياسي والحياة الاقتصادية والعامة وكذلك القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص, للوصول إلى هدف أوسع في عالم خال من التمييز.»

لفترة طويلةً ، كانت السياسة تُعتبر «أرض الرجال فقط» أو «أرض محرمة على المرأة» بسبب الإرث التاريخي للسلطة. وبسبب العديد من المعتقدات والممارسات. فإن المرأة التي خلقت من ضلع الرجل لا يمكنها ان تصبح ندًا له او ان تتفوق عليه. تاريخيًا وتقليديًا، يمتلك الرجال السلطة وليس النساء، فالسلطة كانت تُستمد من القوة الجسدية والحربية التي تسمح بالسيطرة على الأرض والشعب، وبسبب ذلك فإن الأنظمة الملكية تطلق لقب الملكة على زوجة الملك ولكن زوج الملكة قد لا يحمل لقب الملك لما لهذا اللقب من سلطة لا تستطيع امرأة منحها لرجل. وبصورة مقارنة نجد ان معظم النساء اللبنانيات اللواتي تبوأن المناصب النيابية او الوزارية هن زوجات، اخوات، او بنات المسؤولين السياسيين ونادرا ما استطاعت النساء المستقلات خرق هذا الجدار المحصن بالذكورية. كما أظهرت الدراسات عن تعرض الجيل الأول من النساء اللواتي يدخلن السياسة الى العنف بكافة ابعاده وانواعه وعلى جميع مستوياته[٩].

على الصعيد العالمي، كان التغيير العام بطيئًا للغاية في السياسة في جميع أنحاء العالم، إذ أنه، ومنذ عام ١٩٦٠، شغلت ٧٣ امرأة فقط اعلى مناصب قيادة السلطة في بلدانهن، على الرغم من أن أكثر من ثلث هؤلاء النساء كن يعملن بصفة مؤقتة. وبالرغم من من هذا النمو في السنوات الأخيرة ، لم يكن هناك أكثر من ١٩ امرأة في مناصب قيادة السلطة/ رئاسة البلاد في عام واحد، وهو أقل من ١ ٪ من عدد الرجال الذين شغلوا هذه المناصب. حاليا (٢٠٢١), تقود النساء ١٢ من اصل ١٩٣ دولة عضوًا في الأمم المتحدة[١٠].

في لبنان، ومنذ حصول المرأة اللبنانية على حق التصويت والاقتراع عام ١٩٥٢، وصلت المرأة ٢٧ مرة الى البرلمان، من خلال ١٢ سيدة فقط تكرر انتخابهن اكثر من مرة. ولم تتعد نسبة تمثيل المرأة الـ ٤،٣٪ في افضل الأحوال، وكانت معظم البرلمانيات على صلة قرابة او وريثات لزعماء سياسيين كما هو حال العديد من السياسيين الرجال الذين يعتبرون ان «السياسة في لبنان هي شركة عائلية». [١١]

كما شاركت ١٨ وزيرة فقط في ٧٦ حكومة تم تأليفها منذ الاستقلال,[١٢]

« ومنذ عام ١٩٥٢، وصلت المرأة ٢٧ مرة
الى البرلمان من خلال ١٢ سيدة فقط
تكرر انتخابهن اكثر من مرة. »

وكانت اعلى نسبة مشاركة في الحكومة عام ٢٠٢٠ برئاسة د. حسان دياب وبلغت ٣٠٪.[١٣]
وظهر دور المرأة في العمل السياسي بشكل كبير ومؤثر مع اندلاع ثورة ١٧ تشرين ٢٠١٩، حيث اجمع الخبراء على وصفها بثورة النساء.[١٤] اذ نشطت النساء من كافة الاعمار والشرائح الاجتماعية في العمل الميداني وفي الحشد والتخطيط، وتشاركت مجموعات الناشطات في التعبير عن مواقفهن على وسائل التواصل الاجتماعي، في وسائل الاعلام وخلال التجمعات.
وبالرغم من ان المرأة مازالت ممثلة تمثيلا ناقصا، لكنها حققت بعض المكاسب في الحياة السياسية والعامة من خلال تنامي مشاركتها في العمليات الانتخابية وفي البرلمان والحكومة والمجالس البلدية والأحزاب وفي بعض مواقع السلطة، وتزايد نشاطها مع المجتمع المدني.
ونتج عن هذه التراكمات مجموعة من الآثار الإيجابية على المرأة والديمقراطية والمجتمع. لكن التقدم الآن يتعرض للتهديد من تفشي عدم المساواة والتطرف العنيف وصعود السياسات الإقصائية، على الرغم من أن النساء يكافحن بقوة لتأكيد وجودهن وللمطالبة بحقوقهن. كما ان العقليات السائدة داخل الأسرة والأحزاب السياسية ووكالات إنفاذ القانون ما زالت تمييزية بين الجنسين، استبدادية، أبوية ونخبوية، مما جعل المرأة اكثر عرضة للعنف السياسي المبني على النوع الاجتماعي. اذ ان هذه الجهود المبذولة لتعزيز القيادة السياسية للمرأة نادرًا ما اقترنت بآليات لضمان أمنها ورفاهيتها في المجال العام. كما ان الأنظمة السياسية غالبًا ما تكون أنظمة أبوية، مقاومة للتغيير وعنيفة عند تحديها.[١٥]

« كما شاركت ١٨ وزيرة فقط في ٧٦ حكومة
تم تأليفها منذ الاستقلال وكانت اعلى نسبة مشاركة في
الحكومة عام ٢٠٢٠ برئاسة د. حسان دياب وبلغت ٣٠٪. »

٢ تعريف:

العنف السياسي ضد المرأة \ العنف ضد المرأة في السياسة

ان العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجال السياسي هو كل فعل او ممارسة يهدف مرتكبه لحرمان المرأة او اعاقتها عن ممارسة أي نشاط سياسي او حزبي او اجتماعي او أي حق من الحقوق والحريات الأساسية، كالتصويت وشغل المناصب العامة والتمتع بحرية الرأي والتعبير،[١٦] لمجرد كونها امرأة, ويكون قائما على أساس التمييز بين الجنسين ويبدأ من التحيز اللاواعي والظلم الرمزي، ويصل الى الايذاء النفسي والجنسي والجسدي والإساءة من خلال المضايقات المستمرة والتمييز بناءًا على الهوية الشخصية.[١٧]
وبذلك يكون النظام البطريركي الذكوري مصدرا لهذا العنف، علما ان بعض النساء قد يمارسن الذكورية من خلال استسلامهن أمام الأفكار الذكورية، وزرعها في الأجيال التي تنشّئنها، ومن خلال ممارستهن للقمع الذكوري ضد بنات جنسهن.

يختلف العنف السياسي ضد المرأة عن العنف في السياسة اذ ان الأخير يتعلق بالصراعات حول الأفكار السياسية، وتساهم في تفشيه البيئة السياسية العنيفة, ويتم استبدال النقاش الديمقراطي الصحي بهجمات عنيفة ضد الخصم السياسي ذكرا كان او انثى.[١٨]

وبالرغم من ان العنف السياسي ضد المرأة هو من انواع العنف الغير مرئية، الا انه ظاهرة ليست بالجديدة وهو يشكل انتهاكا لحق المرأة الإنساني ويؤثر على الحريات الأساسية للمرأة، على الممارسة الديمقراطية وعلى اعمال حقوق الانسان الأخرى. ومع ازدياد اعداد النساء العاملات في الشأن العام وتقدم التكنولوجيا ، تزايدت وتيرته, خاصة عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

٣ أرقام مقلقة

وجدت دراسة المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية عام ٢٠١١ حول العنف ضد المرأة في الانتخابات، أن النساء والرجال يتعرضون للعنف الانتخابي بشكل مختلف ، حيث تتعرض النساء للإيذاء النفسي والعنف بأكثر من ضعف ما يتعرض له الرجال.[١٩]

وفي عام ٢٠١٦، نشر اتحاد البرلمانيين الدوليين دراسة تظهر تعرض ٨١،٨٪ من النساء البرلمانيات المشمولات في العينة الى عنف معنوي، و٤٤،٤٪ منهن الى تهديدات بالقتل او الاغتصاب او أشكال أخرى من العنف الجسدي.[٢٠]

اما الدراسة التي نشرتها شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة-رائدات في كانون الأول ٢٠١٩، فكشفت فيها عن ان ٨٠٪ من البرلمانيات العربيات المشمولات في عينة من ٢١٦ برلمانية من ١٦ برلمان عربي، يتعرضن لعنف منهجي طويل الامد وان مصادر هذا العنف غالبا ما تكون من شخصيات ذات سلطة ومن زملاء في الحزب والبرلمان.

كما بينت الدراسة ان وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام من اكثر الاماكن التي تتعرض فيها البرلمانيات لعنف نفسي ولفظي قائم على النوع الاجتماعي وانه على الرغم من ان نصف البرلمانيات يشتكين الى اسرهن او اصدقائهن او زملائهن، إلا ان نسبة الثلث فقط تبلغ السلطات الرسمية كالشرطة والقضاء، في حين تمتنع ٢٠٪ من البرلمانيات عن اي شكوى او تبليغ، وحتى في حالات التبليغ الرسمي فإن الشكاوى عادة لا تأتي بنتيجة كما تظهر إفادة البرلمانيات.

أما الأخطر فهو الكلفة الاقتصادية والسياسية لهذا العنف. إذ كشفت دراسة رائدات عن أن اكثر من ٣٦٪ من البرلمانيات يتعرضن لعنف اقتصادي، وأن أكثر من ٧٠٪ يتعرضن لعنف نفسي وعنف لفظي، وأن ٤٧٪ يتعرضن لتهديدات بالقتل او الخطف او الاغتصاب او الإيذاء الجسدي، وهو ما دفع ١٢٪ من البرلمانيات العربيات خارج العمل السياسي، وأدى إلى انسحاب الثلث وتراجعهن عن الترشح للمناصب, كما أدى إلى شعور النصف تقريبا بالخوف وانعدام الأمان وأثّر على مواقفهن السياسية وقدرتهن على التعبير عنها.[٢١]

٤ لماذا يعتبر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية قضية غير معترف بها؟

بالرغم من الأرقام المقلقة، يعتبر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية قضية غير معترف بها لعدد من المعوقات:

١ الاعتقاد انه لا يوجد عنف مبني على النوع الاجتماعي وانه امر طبيعي بسبب عدم المساواة والقوالب النمطية التي ترى ان «الرجال للسياسة والمرأة للكناسة»، لذلك وجب إعادة النساء «إلى مكانهن» في الفضاءات المغلقة التي لا يجوز للمرأة ان تخرج منها, أي الى الاعمال التقليدية الي تفرضها الأدوار الجندرية كالاعمال الرعائية والمنزلية.

٢ الاعتقاد انه في حال عدم وجود اذى ملموس فهذا ليس عنفا.

٣ صمت النساء اللواتي يتعرضن لهذا العنف أو اجبارهن على ذلك أدى الى نقص في الإبلاغ من قبل الناجيات.

٤ ثقافة الإفلات من العقاب نتيجة لنظرة النفوذ والحصانات الممنوحة لبعض الشخصيات وخاصة من السياسيين.

٥ ولأن البعض قد يبرر هذه الممارسات كـ «تكلفة» للنشاط السياسي.

٥ الهدف من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

نص الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة[٢٢] والذي اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٤٨/١٠٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ على:

« إن العنف ضد المرأة هو من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تُفرض بها على المرأة وضعية التبعية للرجل.»

ان الأنظمة السياسية غالباً ما تكون أنظمة أبوية، مقاومة للتغيير وتصبح عنيفة كرد فعل على أي تحد قد تواجهه من اجل المحافظة على كينونتها، خاصة ان صانعي هذه الهياكل وقوانينها وحراسها هم من الذكور.

وليست مصادفة أن الزعماء السياسيين هم في اغلبيتهم الساحقة من الرجال، لأن النظام الطائفي والعشائري[٢٣] هو نظام ذكوري بطبيعته ويتم توارثه, حيث انه قلما تجد امرأة تتبوء زعامة العشيرة، أو الطائفة، أو العائلة.

ومن هنا نجد ان العنف ضد النساء الناشطات سياسيًا-الناخبات والمرشحات والمستشارات وعضوات المجالس المحلية (الاختيارية والبلدية) والبرلمانية والنقابية والطلابية وناشطات المجتمع والمدونات والصحفيات وما إلى ذلك، في تصاعد مع تصاعد وتيرة نشاطهن.[٢٤] ويشتد هذا العنف خاصة ضد المعارضات بهدف قمع المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للمرأة التي تعتبر مغردة خارج السرب، فتسلب حقها الطبيعي والقانوني بالتعبير الحر والمشاركة.
ان إسكات أصوات النساء في هيئات صنع القرار له دوافع تمييزية خاصة بالنوع الاجتماعي. وهو يساهم في تعزيز الأدوار النمطية التقليدية للحفاظ على احتكار النظام الذكوري البطريركي للعمل السياسي، وذلك عبر تحجين المرأة ومصادرة صوتها وحصرها في الأدوار والقوالب النمطية وتكريس صورتها في الوظائف الاسرية وفي الحاقها بالرجل وخياراته وجعلها تابعة له ولماكينته السياسية.

يشكل ذلك تقويضا للديمقراطية، إذ يثني النساء عن النشاط السياسي، ويظهر ان المرأة قائدة غير قادرة وغير فعالة ويؤثر سلبا وبشكل خاص على الطموح السياسي للشابات، بسبب العنف المبرمج ضد النساء السياسيات، فيمتنعن عن المشاركة في الحياة العامة كالترشح للمناصب المنتخبة من اختيارية او بلدية او نيابية او حزبية، مما يعزز أوجه عدم المساواة، كما يؤثر على قدرة النساء السياسيات على تمثيل مؤيديهن او ناخبيهن بفعالية, عاكساً تجربة سلبية غير مشجعة للناخبين على منح ثقتهم والتصويت للنساء.

إضافة الى لجم النساء عن ممارسة السياسة، فإن هذه العوامل تستخدم لاستمالة الدعم الشعبي عن الناشطات سياسيا وللتأثير على نظرة المجتمع، نساءًا ورجالًا، تجاه قضايا معينة عبر استغلال الصور والمفاهيم النمطية الاخلاقية لاغتيال الشخصية السياسية/العامة معنويًا,[٢٥] كاتهام بعض السياسيات بالانحراف الأخلاقي للوصول الى مراكزهن.

٦ العوامل المؤثرة في العنف ضد المرأة في السياسة

يلعب السياق الوطني-السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الديني-دوراً في تحديد أشكال العنف وكثافته وأثره، والذي قد تتعرض له النساء الناشطات في السياسة.
وقد تبين من الدراسات ان نسبة العنف وحدته ترتفع كلما كانت الناشطة من الجيل السياسي الأول، مثقفة، مستقلة، في سن الشباب، منتمية الى المعارضة او الى فئة الأقليات، واذا كانت تعمل من اجل حقوق المرأة في مكان يتصف بصفة العداء تجاه هذه الحقوق.

كما تتفاقم هذه المشكلة على المستوى اللبناني بسبب سوء تمثيل المرأة في السياسة اللبنانية، إذ ان معظم من تولين المراكز العليا المنتخبة (نيابة) والمعينة (وزارة) لم يقدمن نماذج ناجحة ورائدة. لكن ذلك لا يبرر العنف ضدهن، إنما يستوجب نقدا سياسيا وفق ما ذكرت بعض الناشطات السياسيات.[٢٦] فمعظم هؤلاء النائبات او الوزيرات وصلن الى مراكزهن بسبب روابطهن العائلية، وحديثا بسبب جنسهن، في محاولة لتلميع صورة الأحزاب امام الرأي العام من خلال اشراك المرأة رمزيا، وهن لم يصلن بسبب عملهن السياسي او النسوي وتراكم الخبرات، فجاءت النتيجة صورية وعكسية. هن يفتقدن الى الخلفيات النسوية ولم يحملهن قضايا المرأة ومناصرتها وتمكينها بالشكل الذي تطالب به الهيئات النسوية والمدنية ولم يتضامنن مع زميلات اخريات في مواجهة العنف الممارس ضدهن، بل عززن الهياكل الذكورية المسيطرة من خلال خضوعهن للضغوطات السياسية من قبل احزابهن ورجال الدين, خاصة فيما يتعلق بقضايا أساسية وحيوية للمرأة، كالقوانين المناهضة للعنف وقوانين الأحوال الشخصية والقوانين التمييزية الأخرى التي اضعفت المرأة ووقفت عائقا امام تمكينها. وفي مقابل نيل «رضى الزعيم»، زادت هشاشتهن امام الرأي العام. وبالرغم من ذلك، فهذا لا يبرر العنف ضدهن انما يستوجب نقدا سياسيا.

٧ إضافة الى الأسباب المشتركة العالمية وهي:

١. التحيز في التغطية الإعلامية وتعاطي الاعلام بشكل سلبي مع الناشطات سياسيا.

٢. تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد ارتفعت نسبة تعرض النساء العاملات في السياسة للمضايقات والتهديدات عبر شبكات التواصل، وهي في اغلبها ذات طابع جنسي، كتوزيع الصور مع تعليقات مهينة.

٣. انعدام الإرادة السياسية لمعالجة هذه القضية وحماية الحريات السياسية للمرأة-بما في ذلك التعبير والكلام والتجمع.

٤. قد تصبح أفراد عائلات السياسيات أهدافًا للعنف من قبل المعارضين، لممارسة المزيد من الضغط عليهم وتهديدهم في السياسة.

٥. ساهم الافتقار إلى آليات التقاضي وقلة الإبلاغ عن العنف ضد المرأة في استمرار الإفلات من العقاب.

إضافة الى المشاركات في الحياة السياسية من مختلف الفئات:

ناخبات، ناشطات، حزبيات، مرشحات، وزيرات، صحفيات

قد يصيب هذا العنف أيضا افراد اسر هؤلاء.
وتختلف اشكاله مع اختلاف أماكن حصوله ومرتكبيه.

٨ اشكال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية

قد يتخذ العنف ضد المرأة في الحياة السياسية اشكالا عديدة:

- **العنف النفسي:**

يعمل على الإضرار المعنوي والحاق الأذى النفسي بالضحية واخافتها من خلال الابتزاز والاعتداءات الكلامية، التجريح الشخصي والتشهير، ونشر المعلومات المضللة بهدف تشويه السمعة والنيل من كرامة ومكانة المرأة الاجتماعية. قد يكون النقد بسبب الشكل أو اللباس او الوضع الاجتماعي من أسباب العنف النفسي، كما قد يكون العنف على شكل التهميش وحرمان النساء من الفرص.

ومن ابرز الأمثلة ما ألمح اليه مرسال غانم عندما استضاف النائبة بولا يعقوبيان من انها قد تتعرض لحملة فبركة أفلام جنسية بعد مواقفها من الأحزاب,[٢٧] للنيل من سمعتها من اجل اسكاتها، وما اتهم به الوزير السابق غسان عطالله النائبة يعقوبيان من انها وصلت الى مركزها بطريقة لا أخلاقية.[٢٨] فما كان منها الا ان طالبت من يتهمها بابراز أي دليل يدينها، والتوقف عن رمي الاتهامات جزافا, مطالبة الرأي العام بالتحقق من الشائعات التي يتم تسويقها.

وتشير دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان الى تعرض ٧٨،٦٪ من عينة من المرشحات الى الانتخابات النيابية عام ٢٠١٨ الى أنواع مختلفة من العنف ضد المرأة في السياسة، وشكل العنف النفسي ٨٥٪ من هذه الحالات التي تركزت حول المظهر والادوار الجندرية والحرمان من الظهور الإعلامي.[٢٩]

- **العنف الجسدي:**

يهدف الى إلحاق الأذى بأجساد النساء او أفراد أسرهن، كعمليات الاغتيال والخطف والضرب والعنف المنزلي، وذلك بهدف منع المشاركة السياسية للمرأة. وتبقى الإعلامية الوزيرة مي شدياق[٣٠] مثالاً على ذلك النوع من العنف.

كما تعرضت الناشطة الحقوقية المعارضة والنسوية امان البعيني للضرب المبرح الذي تسبب لها بارتجاج في الدماغ[٣١] بسبب تنظيمها حملة معارضة لبناء سد بسري.

العنف الجنسي:

ويشمل الاعتداء الجنسي أو التهديد بالتعرض أو التحرش أو الإيحاء أو الابتزاز والمضايقات الجنسية بأنواعها وأشكالها المختلفة. وقد واجهت العديد من الاعلاميات وابرزهن ديما صادق تهديدات مماثلة.[٣٢]

كما تعرضت بعض الناشطات المشاركات في تظاهرات انتفاضة ١٧ تشرين الى الاعتداء والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب كما ورد في تقرير للمفكرة القانونية.[٣٣]

العنف الثقافي المجتمعي:

العنف الناتج عن العادات والموروثات والتقاليد الذكورية، وله أوجه عدة تضع النساء في قوالب وادوار معينة، كأن يكن ذات مظهر جميل، ان يكن تابعات خاضعات، ان يقمن فقط بادوارهن الرعائية وان لا يخرجن الى الحيز العام.
فقد ركزت حملة سياسية طالت القاضية غادة عون على شكلها وعلى وضعها الاجتماعي بكثير من الاسفاف والذكورية.[٣٤]

وفي الانتخابات، استخدمت بعض شركات الإعلان أجساد النساء وربطتها بالانتخابات والاغراء كوسيلة لاقناع الشخص بالتصويت. كما اتخذ احد الأحزاب شعارا انتخابيا هو «كوني جميلة واقترعي» (Sois belle et vote) في استنساخ للمثل المعروف «كوني جميلة واصمتي»[٣٥] وهذا مؤشر لاواعي على ما يتوقعه هذا الحزب من النساء، أي الاهتمام بمظهرهن وعدم ممارسة العمل السياسي الا من خلال الادلاء باصواتهن، وبهذا قمع لحرية الاختيار والنقاش.
كما لاقى التعريف بالوزيرة عناية عز الدين على انها مطلقة وشقيقة احد الشهداء[٣٦] استهجانا نسويا. فالدكتورة عز الدين معروفة بعملها السياسي والاجتماعي والعلمي الذي يؤهلها لتبؤ المناصب دون حاجة لرابط عائلي او شخصي. ويعود هذا الربط الإعلامي الى الموروث الثقافي الذي يضع المرأة دائما تحت المظلة العائلية ويعرضها للعنف في حال الخروج عن «الطاعة».

يظهر العنف العائلي في رفض العائلات والمراجع الدينية تبوء المرأة للمراكز السياسية، لعدم الثقة بقدراتها وللاعتقاد بان السياسة هي مجال عمل للرجال حصرًا، وبسبب النظرة الى المرأة على انها كائن ثانوي حساس لا يتحمل الضغوطات وانه لا يمكنها التوفيق بينه وبين عملها الرعائي العائلي. وتظهر بعض اشكال هذا العنف من خلال ردات الافعال السلبية من الأزواج كالتهديد بالطلاق، الحرمان من الاطفال او مصادرة الاموال او العنف الجسدي والنفسي او الحرمان من الحرية او النبذ من قبل العائلة وحتى القتل.
كما ان في تولي النساء لهذه المراكز ما يسبب خللا في توازن القوى، وخاصة

ضمن العائلات التي غالبا ما يتزعمها الرجال، مما قد يؤدي الى معايرة هذه العائلات بنقص في الرجال أدى الى تولي نساءها المسؤولية المرفوضة تقليديا, كما ورد في تصريح النائب وليد البعريني[٣٧] من رفض أهالي عكار بأن تحكمهم النساء، علمًا ان اللائحة الانتخابية النيابية الوحيدة في لبنان، والتي ضمت فقط نساء مرشحات عام ٢٠١٨ كانت عن دائرة الشمال الأولى- عكار.[٣٨]

وتتجلى معايرة الرجال بالنساء من خلال إطلاق الشتائم الموجهة ضد الأمهات والاخوات، وهذا نوع من العنف السيمائي اللفظي (intersectional semiotic violence) وهو عنف تقاطعي درج استعماله في مجتمعنا ويشمل وصم كل الفئات الهشة من النساء واللاجئين والمهاجرين وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الهويات الجنسانية المختلفة بتعابير عنصرية ودونية مهينة.
يعزز تكرار المسؤولين السياسيين، كبعض النواب والوزراء، ترسيخ فكرة عدم قدرة واهلية النساء للقيادة السياسية بسبب «رقتهن وحساسيتهن» والتأكيد على ضرورة حصرهن بالقيام بادوارهن الرعائية التقليدية، وفق تصريح وزير الداخلية محمد فهمي الذي أثار الجدل بسبب تنميطه لدور المرأة مرة أخرى، بعد أن أثار الجدل بتصريحات سابقة تناولت المرأة ودورها وتلميحه الى فشل وزيرة الداخلية السابقة في القيام بمهماتها لكونها امرأة.[٣٩]
وما لبثت ان حصدت تغريدة الوزيرة ريا الحسن[٤٠] التي ردت بها على تنميط دورها الكثير من المعجبين. وبسبب حملات التوعية المستمرة من قبل الهيئات النسوية، شُنّت حملة مضادة على الوزير حملت وسم #تحدي-فهمي، هدفت الى التأكيد على المشاركة بين الجنسين بالقيام بالأعمال المنزلية، وهو مؤشر على تغيير الذهنيات الذكورية لدى شريحة كبيرة من الشباب.
اما نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي، فقد اتهم خلال مخاطبته وزيرة العدل بالحط من شأن النساء عبر خطاب يعتمده سياسيون عديدون في خطاباتهم، وينم عن عقلية ذكورية تضع المرأة في حيّز جنسي ونمطي سلبي.[٤١] وبينما رفض الاعتذار عما بدر منه، كما يفعل الكثير من الرجال من ذوي النفوذ عندما يسيئون إلى النساء، توصم النساء ويلقى عليهن اللوم ويعانين من آثار التعليقات المهينة.
وهنا يجوز التساؤل والاستغراب حول سكوت النساء من وزيرات او نائبات حاضرات على هذه الإهانة، وخاصة ان المستهدفة هي الوزيرة المؤتمنة على العدالة. فأية عدالة وحفظ للحقوق هي التي يتم فيها اسكات وزيرة والتغاضي عن حقها بالكرامة الانسانية في مجلس تشريعي؟ وكيف كان الموقف ليكون لو ان النساء الحاضرات من كافة الانتماءات الحزبية تكتلن لنصرتها وانسحبن احتجاجا على النكات والتعليقات المهينة بحقهن؟ الم يكن ذلك ليثير ضجة إعلامية وشعبية تلقن السياسيين الذكوريين درسا يوقف هذا العنف ضد النساء في

السياسة ويؤشر الى مدى عدم تقبله؟ غير ان النساء من السياسيات تجاهلن الموقف وفضلن السكوت القاتل وعدم معارضة رؤساء كتلهن او حلفائهن الذكور وسمحن بإفلات المرتكبين من المحاسبة بالرغم من إمكانية استهداف زميلات اخريات او حتى استهداف احداهن في المرات القادمات. ويؤشر هذا الرضوخ الى مدى خضوع هؤلاء النساء للهياكل الذكورية والى مدى عدم استقلاليتهن وانضوائهن تحت جلباب الابوية السياسية وسلبهن الحرية في اتخاذ القرار مقابل الاحتفاظ بمراكزهن وبدعم «الزعيم».

اما العنف الديني فيعتبر بمثابة اغتيال سياسي للمرأة حيث تمنع من ممارسة حق دستوري من خلال فتاوى تتعلق بعملها وبدورها في المجتمع وحصرها بالأعمال الرعائية, كما حصل عام ٢٠١٦ عندما اصدر بعض شيوخ منطقة حاصبيا فتوى تحرم ترشح النساء الى الانتخابات.[٤٢] وهذا ما شجع الأحزاب المتنافسة في المنطقة على استبعاد النساء عن لوائحها استجابةً لرغبة السلطة الدينية، التي تعتبر كتلة انتخابية وازنة ومؤثرة، وعزز التمييز ضد المرأة وتهميشها وبالتالي ساهم في العنف السياسي-الديني ضدها.

وفي حال الرضى بتولي المرأة مركزا سياسيا، فانه يصار الى العمل على اخضاعها وتدجينها، لإبقائها تحت السيطرة كما حصل مع النائبة رولا الطبش[٤٣] في رسالة الى كافة النسوة بأنهن لا يتمتعن بالاستقلال وحرية الاختيار السياسي، مما يضعف ثقة المرأة بنفسها ويبعث برسالة تخويف الى الراغبات في العمل السياسي.

● العنف الاقتصادي:

على المستوى العائلي، هو السلوك القسري الذي يعمل على التحكم ومصادرة الموارد والفرص الاقتصادية. قد يشكل امتدادا للعنف العائلي، اذ ان المرأة قد تفتقر للدعم المالي من عائلتها، مما يعيق أو يمنع بشكل تام ممارستها للأنشطة السياسية أو يحرمها من الحقوق السياسية البسيطة بما في ذلك التصويت في الانتخابات.

على المستوى الحزبي، قد تُمنع المرأة بشكل منسق ومنهجي من الحصول على الموارد المالية والاقتصادية المتوفرة لنظرائها من الذكور، وخاصة على الموارد اللازمة لحملتها الدعائية الانتخابية أو أنشطتها السياسية الاعتيادية أو الروتينية كما انها قد تتعرض لتدمير هذه الموارد.
كما قد تتعرض الناشطة السياسية للصرف من عملها وتُهَدّد بلقمة عيشها بسبب مواقفها السياسية.

● العنف التشريعي او القانوني:

وهو العنف القائم على التمييز التشريعي السلبي تجاه النساء، حيث تتعرض النساء للتمييز والتهميش من خلال القوانين.

تتضمن قوانين الأحوال الشخصية مواد تمييزية عديدة، كمثل المواد المتعلقة بالإرث التي تحجب وصول النساء الى الموارد المتساوية من مال او عقارات مما يؤثر على تمكينهن اقتصاديا وسياسيا.

ويحرم قانون الجنسية أبناء المرأة اللبنانية وزوجها من التصويت لها في حال ترشحها، بينما تتمتع زوجة اللبناني الأجنبية بذلك بسبب حقها بالحصول على الجنسية اللبنانية مع كافة الحقوق المدنية والسياسية.[٤٤]

كما ان قانون الانتخابات بصيغته الحالية، وبغياب أي تدبير او تمييز إيجابي، وبوجود كوتا طائفية يضع عراقيل كبيرة امام وصول النساء الكمي والنوعي.

وقد يتضمن العنف القانوني عدم مراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد أو صياغة التشريعات الناظمة للحياة العامة. ويتضمن هذا العنف مستويات عدة منها القوانين، الأنظمة والتعليمات. يجب التركيز على أن تكون التشريعات بكافة مستوياتها مراعية للنوع الاجتماعي وتتيح المجال للمرأة بالمشاركة في جميع المجالات بشكل متساو ومتكافىء وتؤمن الحماية من كافة اشكال العنف والتمييز وتساهم في تمكين المرأة عملا بالمعاهدات الدولية وابرزها «سيداو»، كاعتماد كوتا تضمن وصول النساء بشكل متساو الى مراكز القرار.

كما ان غياب الآليات القانونية للترقي الحزبي واعتماد بعض الأحزاب على الاستنسابية في التعيينات الحزبية تعتبر من أوجه العنف التشريعي الحزبي.

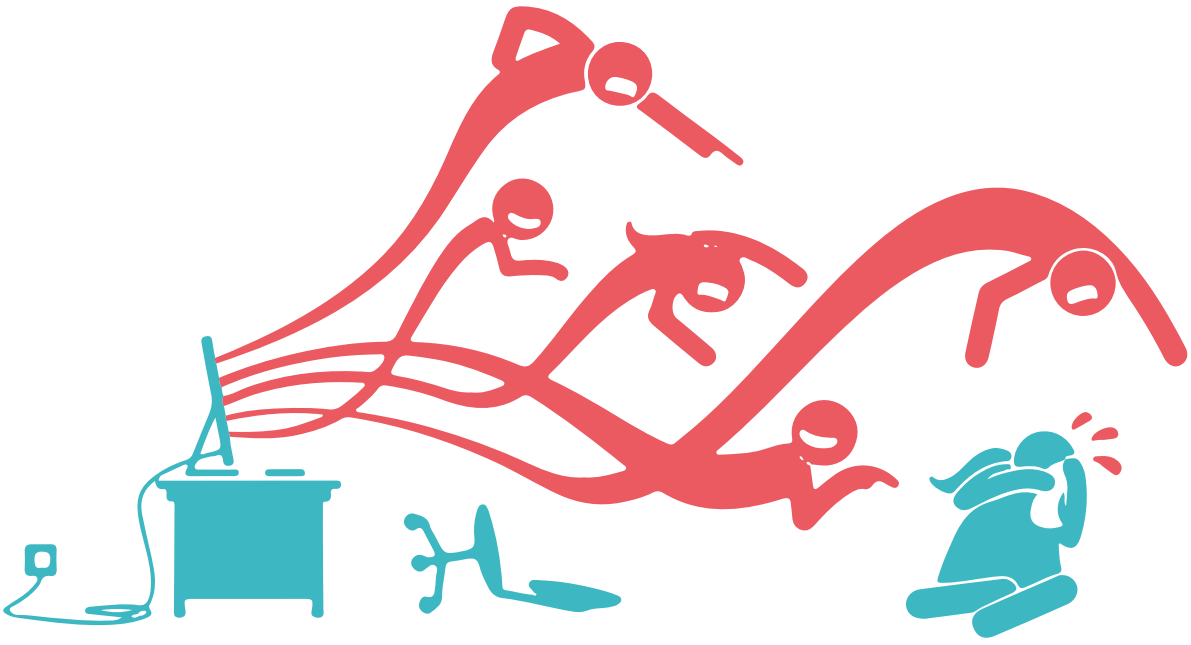

● **عنف سيبراني/ الكتروني:**
هو الأكثر شيوعًا وتحديًا أمام النساء في الوقت الحالي لما قد يتركه من أثر نفسي واقتصادي واجتماعي عليهن.
يشمل الإساءة للنساء من خلال التنمر عليهن في مواقع التواصل الاجتماعي والابتعاد عن النقد الإيجابي وتعميم الأخطاء على النساء بشكل عام.

يأخذ العنف السيبراني الأشكال التالية:

• **Cyberbullying**
التنمر والهجوم على النساء السياسيات اعتمادا على النوع الاجتماعي وبعيدا عن الحق في التعبير ونقد الشخصية العامة.

• **Hacking and Piracy**
القرصنة أو التهكير وهو استهداف الصفحات والحسابات الخاصة بالنساء السياسيات واختراقها.

• **Stalking**
التتبع، وهو ملاحقة النساء السياسيات على كافة وسائل التواصل الاجتماعي والصفحات العامة بصورة يراد بها إلحاق الأذى بالمرأة المنخرطة بالشأن العام.

• **Doxing**
افشاء او تسريب معلومات خاصة كعنوان السكن ورقم الهاتف بغاية التهديد.
ومن خلال عدة طرق، تضخم وسائل الاعلام الاجتماعية العنف ضد النساء في السياسة عبر الانترنت:

١. طبيعة الرسائل تسهل العنف النفسي.
٢. الصور المفبركة تساهم في الهجمات على الاخلاق من خلال الطابع الجنسي.
٣. سرعة المعلومات ونطاق النشر تضخم التأثير.
٤. من الصعب منع أو توفير العدالة الوقائية اذ ان المرتكب قد ينتحل عدة صفات وهويات وهمية يصعب كشفها، كما انه لا يمكن التنبؤ بوقوع هذه الجرائم.
٥. غياب الحصانة القانونية الأخلاقية.[٤٥]
يجب على المجتمع بشكل عام، وعلى النساء بشكل خاص أن يدركوا الآثار السلبية للاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا وكيفية تحصين حساباتهن/م منعا لاي استغلال او قرصنة.

٩ من هم مرتكبي العنف ضد المرأة في السياسة؟

وتعتبر الأحزاب السياسية من مرتكبي العنف السياسي الأكثر شيوعا. ويمثل التمييز من قبل أعضائها اكبر التحديات بالنسبة لمشاركة النساء في الانتخابات كمرشحات, وخلال فترة الحملات الانتخابية، وفقاً لدراسة اجراها المعهد الديمقراطي الوطني. كما ان الصحفيين/ات وغيرهم/ن ممن يتعاطى الشأن العام والسياسي قد يتحول الى مرتكب من خلال ممارسات تمييزية معينة.

لا يصيب هذا العنف من هن معارضات فقط، بل يصيب أيضا المحازبات. كما ان مرتكبيه هم من النساء والرجال. وللاحزاب قدرة على التجييش، وخاصة الكترونيًا بسبب هياكلها التنظيمية وقدراتها المالية وتأثيرها الايديولوجي حيث تبقى هويات المرتكبين مجهولة.

اما المشاركات في حلقات العصف الذهني التي أجريت لغرض هذه الدراسة فأفدن ان غياب الأنظمة الحزبية في عملية الترقي وتبوء المراكز واتخاذ القرارات هو احد أوجه التهميش التي تساهم في العنف السياسي ضد المرأة، وتفتح الباب لاستغلالها من خلال ممارسة أنواع من الضغوطات والمساومات. ووفقا لتعبير احدى المشاركات «في الانتخابات تسقط المحظورات»، في اشارة الى اشتداد العنف مع كل انتخابات (حزبية، بلدية، نقابية). وهذا لا ينطبق فقط على المنافسين من أحزاب او جهات مختلفة، انما أيضا على المتنافسين من الحزب نفسه.

فمثلا، وكاحد أنواع الضغوط الممارسة، قد يتم قطع الصوت عن المتحدثة في اللقاء او المهرجان كي لا توصل المرشحة رأيها، كما يتم التعرض لها ولعائلتها ولوضعها العائلي وللتشهير بها، كأن توصم بأنها مطلقة، ويتم تصفح صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي لتحوير بعض مواقفها او وضعها في غير اطارها لاستهدافها.

ويطمح المرتكبون من خلال الضغط النفسي والتهجم والتجريح المباشر الى دفع المتنافسة الى الانهيار، لتصويرها على انها ضعيفة ولا يمكنها المواجهة او التحمل او الضغط في المواقف الصعبة، وبالتالي دفع الحزب الى استبعادها.

وتزداد حدة العنف كلما كانت المرأة في موقع بارز. وكلما توسعت معرفة الناس بها وأصبحت تحت الأضواء ووضعت تحت المجهر، واجهت انواع من

العنف والتنمر من النساء والرجال، بهدف عرقلة مسيرتها ومشاركتها السياسية من قبيل المنافسة ومن قبيل منع ولوج النساء الى السياسة، التي بقيت حكرا على الرجال وامتدادا للزعامات لفترات طويلة، ورفضا للأجندة التغييرية التي قد تحملها المرأة والتي تتحدى العادات والتقاليد البطريركية.

كما يتم ابتزاز بعض الطامحين الى المراكز السياسية ويجري تبادل الهدايا المادية للحصول على مواقع في السلطة، وهذا يعتبر رشوة وعمل غير اخلاقي، ويتوقع البعض ممن هم في السلطة السياسية او الحزبية ان تقدم النساء المتطلعات لشغل مناصب سياسية، خدمات جنسية بدلا من المال كـ «ثمن» للوصول، وهذا ابتزاز يقع أيضا في فئة العنف ضد المرأة.

وكما هو حال الإبلاغ عن أنواع العنف الأخرى، فان حالات الإبلاغ عن العنف في السياسة هي ادنى بكثير من حالات حدوث العنف في الواقع، بسبب ثقافة الصمت والخوف من الوصمة الاجتماعية، والخوف من الظهور بمظهر الضعف وعدم الاهلية لخوض المعترك السياسي. فيؤدي ذلك الى الإفلات من العقاب وبشكل خاص في حال عدم حدوث اذى جسماني ظاهر، وفي ظل آليات التقاضي التي لا تضمن الوصول السريع إلى العدالة وتضع عبء الاثبات على الضحية,[٤٦] وفي غياب منظومة قانونية واضحة تحمي المرأة من كافة اشكال العنف وفي كافة الأماكن وهذا يؤدي الى تمييز وتاليا الى عنف قانوني.

وبالرغم من ان العديد من الأحزاب وضعت ضوابط للسلوكيات ومجالس تأديبية يمكن لمن تتعرض للتحرش او أي نوع من المضايقات اللجوء اليها, مع إمكانية رفع دعوى قضائية وقد تصل العقوبة لحد الفصل من الحزب، غير انه لم تسجيل اية شكوى ضمن الاحزاب في هذا الإطار.

وخلال تجمعات ثورة ١٧ تشرين، أفادت ناشطات من العاصمة والمناطق عن تعرض النساء لمحاولات تحرش واعتداءات جنسية من قبل بعض المشاركين. وعند لجؤهن الى رجال الامن لم يقوموا بحمايتهن بل تحرشن بعدد منهن في حوادث متعددة، دفعت النساء الى الانكفاء عن المشاركة في التجمعات لاحقا.[٤٧]

ويتواصل إسناد أعمال العنف ضد المرأة في السياسة إلى انعدام الأمن العام بدلاً من التمييز بين الجنسين. ومن ضمن الثقافة الذكورية المتجذرة في النسيج المجتمعي، تصبح قضية العنف ضد المرأة في السياسة مسألة عادية يمكن التسامح بشأنها بعد القاء اللوم على الضحايا.

وفي غياب قانون يحفظ حقوق النساء في الوصول الى مراكز القرار فإن إمكانية تعرضهن للابتزاز والعنف تبقى مرتفعة.

التوصيات

ان حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان، على النحو المنصوص عليه في المادتين ٧ و٨ من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، الا ان العنف ضد المرأة في الحياة السياسية لم يُتناول باحكام قائمة بذاتها بالرغم من موافقة الدول في المادة الثانية على شجب جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقها على أن تنتهج، بكل الوسائل ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضدها، وتحقيقا لذلك فان الدول تعهدت بالقيام بما يلي:

أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.

ب) اتخاذ المناسب من التدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك ما يتناسب من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي.

د) الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام.

هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة.

ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة.[٤٨]

اما في التشريع اللبناني، فيمكن للمتضررة اللجوء الى عدة مواد قانونية كالتشهير، القدح والذم ، الاعتداء على الحريات العامة وغيرها من مواد قانون العقوبات للتقدم بدعاوى, غير انه في غياب نص تشريع خاص، يصعب التجريم. وقد تقدم اتحاد البرلمانيين الدوليين والمقررة الخاصة المعنية بمسألة

العنف ضد المرأة في الامم المتحدة الى الدول ببعض التوصيات للقضاء على هذه المسألة.

الاعتراف بوجود مشكلة «العنف ضد المرأة في الحياة السياسية» وبانها ليست الثمن الذي يتوجب على المرأة ان تدفعه للمشاركة في الحياة السياسية.
وقد شكل اعتماد الأمم المتحدة ال ٢٥ من تشرين الثاني يوما عالميا للقضاء على العنف ضد المرأة ، وهو اليوم الذي اغتيلت فيه الاخوات ميرابال المعارضات من قبل نظام تروخيو (دومينيكان) عام ١٩٦٠, اعترافا دوليا واماميا بهذا النوع من العنف وبانه ليس الثمن الذي يتوجب على النساء دفعه للمشاركة في السياسة.

في المجال القانوني:
- اقتراح وتشريع قوانين قوية وشاملة او ادراج احكام مناسبة في القوانين القائمة وتطبيقها بصرامة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في السياسة، على ان تغطي كافة أنواع الاعتداءات والتهديدات ومنها الالكترونية, وان تعتمد على آليات تقاضي وإنفاذ فعالة كما حصل في بوليفيا التي أصدرت عام ٢٠١٢ قانونا خاصا يعاقب كافة أنواع التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة في السياسة، وعززته عام ٢٠١٦ بقرار صدر عن وزارة العدل يمنع بموجبه كل من له سابقة عنف ضد المرأة من الترشح لأي منصب سياسي. كما عدلت المكسيك قانون معاقبة العنف ضد المرأة وقانون الانتخاب لاضافة تعريف العنف السياسي ضد المرأة وكذلك فعلت كندا و تونس.
- نشر المعرفة القانونية لدى النساء حول قوانين وآليات الحماية وكيفية الاستناد اليها.
- تعزيز الآليات الداخلية من سياسات وقوانين لرفع الوعي وتغيير الذهنيات حول تأثير بعض التعليقات والنكات الجنسية و التمييز الجنسي (sexism) خاصة خلال الاجتماعات البرلمانية، الحكومية والحزبية.
- يجب تشجيع النساء على الإبلاغ، وعدم القاء اللوم عليهن فهن ضحايا, ومساندتهن وحمايتهن وحماية الشهود.
- ويتعين تدريب الموظفين وافراد الاجهزة العدلية والعسكرية المكلفين بانفاذ القوانين على عدم التقليل من أهمية أعمال العنف ضد المرأة والتصدي لأي تصرّف لا يشجع ويخدع الشكاوى ويشجع على استمرار مثل هذا السلوك مع الإفلات من العقاب.

تغيير الثقافة السياسية

- اعتماد مدونات لقواعد السلوك تشمل كافة اشكال العنف والتحرش في أماكن العمل السياسي.
- بناء قدرات المؤسسات من اجل تأمين بيئة عمل خالية من العنف.
- تكاتف وتضامن الناشطات والعاملات في السياسة لتعزيز أوضاع النساء ومنع استضعافهن، مثلًا حملة (We have got your Back) وغيرها من الحملات العالمية التي أبدت فيها النساء تكاتفا أدى الى تغييرات كبيرة ومنها #MeToo التي وضعت مسألة التحرش الجنسي تحت الضوء وكسرت حاجز خوف النساء من الوصمة والادانة، وأدت الى اعتماد تشريعات للحماية والتجريم في أماكن العمل على مستوى العالم.
- تعزيز الأساس القانوني للتكافؤ بين الجنسين واعتماد تدابير مؤقتة لتسريع التقدم نحو المساواة وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- جمع ورصد البيانات ووضع مؤشرات من اجل وضع الاستراتيجيات المناسبة لمكافحة هذه الحالات وتظهير مدى انتشار هذه الظاهرة.
- بناء قدرات النساء العاملات في السياسة من اجل مواجهة العنف وحثهن على عدم السكوت والتضامن ورفض الوصم.

اشراك الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة في السياسة

- الرجال هم عنصر أساسي في الحلول التي يجب تنفيذها؛ يجب أن يشاركوا بنشاط في النقاش وان يلزموا أنفسهم بالكامل بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتمييز في السياسة. يحتاج الرجال إلى اتخاذ موقف وتحمل مسؤولياتهم إلى جانب النساء، والى ادراك الأثر السلبي الذي تتركه تصرفاتهم على الديموقراطية. فقد كان لاستنكار الوزير عادل افيوني طريقة الحوار المهينة مع النائبة بولا يعقوبيان، ودعوته الى الحوار السياسي بعيدا عن «قلة التهذيب، الذكورية والتنمر» و «التنكيت المبتذل» اثر إيجابي يبنى عليه.
- التصدي لافلات بعض السياسيين من العقاب بسبب الحصانة التي يجب ان تعزز الاحترام المتبادل واحترام خلافات وأفكار الآخرين، والتي لا يصح ان تُستَغّل لحماية مرتكبي العنف.

رفع الوعي

- تطوير ونشر مفهوم «العنف ضد المرأة في السياسة» من خلال حملات توعية عن الموضوع واهميته، تستهدف العامة والسياسيين من

نساء ورجال من اجل تغيير الصورة النمطية عن المسموح/المحظور في السياسة وعدم السكوت عن هذا الفعل، وتفعيل دور الرأي العام الشعبي والمجتمعي وحشده عبر اشراكه في مكافحة هذا المس بالديمقراطية.

- تسليط الضوء على الجهود والمناقشات والبيانات التي رصدت.
- تدريب الصحفيين/ات في المعاملة غير التمييزية ضد النساء عامة والعاملات في الشأن العام خاصة، أولا لوقف تناول المرأة السياسية من زوايا ذكورية و ثانيا لعدم الاستمرار في ترسيخ الأيديولوجيات الابوية الذكورية. كما يجب تدريبهم/ن على استعمال اللغة الغير متحيزة جنسيا وعلى كيفية الرد بطريقة حازمة على هذا النوع من التعليقات والملاحظات.
- مراجعة دورية للكتب المدرسية لتعزيز الوعي بحقوق المرأة-الانسان وتغيير الذهنيات حول تقسيم الأدوار الجندرية ومكافحة اشكال العنف ضدها.

اشتقت كلمة «السياسة» من فعل «ساس» أي عالج الأمور من خلال بناء علاقات إنسانية وتشاورية، تُمَكّن الناس من رؤية مستقبلية جماعية لادارة شؤون الحياة، وهي في الأصل لا تحمل معاني العنف. لكن بعض الساسة ادخل عليها مفاهيم مختلفة كـ نيكولو مكياڤيلي، الذي أسس لقاعدة «الغاية تبرر الوسيلة» التي باتت أيضا قاعدة لكل سياسي او فاسد اخلاقي او طاغية لتبرير اعماله وفرض هيمنته ولو بالقوة. اذ اعتبر مكياڤيلي ان بث الخوف ضروري للسيطرة على الشعوب.[٤٩] لذلك يمكننا الاستنتاج ان العنف المبني على النوع الاجتماعي يستهدف بث الخوف في نفوس النساء الراغبات او العاملات في المجال السياسي، للسيطرة عليهن واقصائهن عن المشاركة السياسية.

إن المناهضة الجادة لظاهرة العنف تقتضي عدم تجزئة القضية وتناولها بمعزل عن قضايا المجتمع والأمة، والبحث عن الأسباب الحقيقية لتفاقم الظاهرة التي تعكس انتشارا للعنف ضد المرأة في الحيز الخاص، يمتد ويتمدد من دون محاسبة لينتشر كآفة في الحيز العام. فقضية العنف ضد النساء تتأثر بما تعيشه البلاد من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وبالطبع، فإن المشاركة والقيادة السياسية للمرأة ليست العوامل الوحيدة لتحقيق السلام والرخاء العامين، لكنها عوامل ضرورية ومحورية لما للتعددية من آثار إيجابية مثبتة على كافة الأصعدة، وخاصة على تعزيز الديمقراطية.

مراجع

1) Charles Malik. Wikipedia: the free encyclopedia. https://bit.ly/3jup3vD

١) شارل مالك. ويكيبيديا: الموسوعة الحرة. https://bit.ly/3jup3vD

2) The New Arab. (6/2/2018). When Did Arab Women gain suffrage? https://bit.ly/3hblgSp

٢) العربي الجديد. (٦/٢/١٨ ٢٠). متى اكتسبت النساء العربيات حق الانتخاب؟ https://bit.ly/3hblgSp

3) Under act No. 572/96 of 24/7/1996

٣) بموجب القانون رقم ٩٦/٥٧٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤

4) The United Nations. (1966). The International Covenant on Civil and Political Rights. https://bit.ly/3x6zCsC

٤) الأمم المتحدة. (١٩٦٦). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. https://bit.ly/3x6zCsC

5) The Lebanese Constitution of 23 May 1926 with all its amendments. https://bit.ly/3xeEyf5

٥) الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته. https://bit.ly/3xeEyf5

6) The National Accord. Taif Agreement. https://bit.ly/3xcFgJI

٦) وثيقة الوفاق الوطني. اتفاق الطائف. https://bit.ly/3xcFgJI

7) United Nations. (1979). The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. https://bit.ly/3hmB6bD

٧) الأمم المتحدة. (١٩٧٩). اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. https://bit.ly/3hmB6bD

8) UNDP. Goal 5: Gender equality. https://bit.ly/3wbOAwj

٨) الأمم المتحدة. الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين. https://bit.ly/3wbOAwj

9) UNWOMEN. (2014). Violence against Women in Politics: A study conducted in India, Nepal and Pakistan. https://bit.ly/3xaEhKj

10) Statista. (2021). Number of countries where the highest positions of executive power was held by a woman, in each year from 1960 to 2021. https://bit.ly/3w9skDf

11) Arabia News. (19/10/2020). Walid Joumblat's son to a Qatari channel: politics in Lebanon is a "family business" & we struggle not to end. https://bit.ly/2UkFL5O

١١) اخبار عربية. (١٩/١٠/٢٠٢٠). ابن وليد جنبلاط لقناة قطرية: عملنا السياسي في لبنان "شركة عائلية" ونصارع كي لا ننتهي. https://bit.ly/2UkFL5O

12) Chebaro, A. (November 3rd, 2020). Lebanese Cabinet, Far from Equality. Women for Lebanon WNLB. https://bit.ly/36axqnW

13) Lebanese Presidency of the Council of Ministers. (2020). Council Ministers: Ministerial Statement. http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=13587

١٣) رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية. (٢٠٢٠). وزراء المجلس: البيان الوزاري. http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=13587

14) Badya Fahes. (25 November, 2019). The Lebanese Uprising: Why Is It A Revolution of Women Too? Daraj. https://daraj.com/32906/.

١٤) بادية فحص. (٢٥ نوفمبر ٢٠١٩). الانتفاضة اللبنانية: لماذا هي ثورة النساء أيضا؟ درج. https://daraj.com/32906/

15) SASKIA Brechenmacher. (October 5, 2017). Fighting Violence Against Women in Politics: The Limits of Legal Reform. Carnegie Endowment for International Peace. https://bit.ly/369x55b

16) UNWomen/UNDP. (November 1st, 2017). "Preventing Violence against Women in Elections: A Programming Guide." https://bit.ly/3qCSxJj

17) National Democratic Institute. (2017). Not the Cost: Violence Against Women in Politics Program Guidance. https://bit.ly/3ho4gHs

18) Krook, Mona Lena. (28 July, 2018). AOC spoke out against a global problem — violence against women in politics. The Washington Post. https://wapo.st/3hqqFDV

19) Bardall, G. (2011). Breaking the Mold: Understanding Gender and Electoral Violence. International Foundation for Electoral Systems (IFES).

20) Inter-Parliamentary Union. (October, 2016). Sexism, harassment and violence against women parliamentarians. Issue brief. https://bit.ly/3h9DALD

21) Ra'edat. (28/12/2019). From the Facebook page of the Network of Arab Women Parliamentarians for Equality

٢١) رائدات. (٢٨/١٢/٢٠١٩). عن صفحة شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة: Facebook

22) The Declaration on the Elimination of Violence against Women. The General Assembly of the United Nations, resolution 48/104 of 20/12/1993. https://bit.ly/3hptSDF.

٢٢) الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار ٤٨/١٠٤ في ٢٠/١٢/١٩٩٣. الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. https://bit.ly/3hptSDF

23) A clan: is a group of people united by actual or perceived kinship and descent. Even if lineage details are unknown, clan members may be organized around a founding member or apical ancestor. The kinship-based bonds may also have a symbolic ancestor, whereby the clan shares a “stipulated” common ancestor that is a symbol of the clan’s unity. Wikipedia, the free encyclopedia. https://bit.ly/3dwkz3y
٢٣) «العشيرة هي مجموعة من الناس تجمعهم قرابة ونسب فعلي أو متصور. وحتى لو كانت تفاصيل النسب غير معروفة، قد يتم تجمع أعضاء العشيرة حول العضو المؤسس أو السلف الأول. وقد تكون الروابط القائمة على القرابة رمزية، حيث تتشارك العشيرة في سلف مشترك «محدد» الذي يُعتبر رمزًا لوحدة العشيرة”. ويكيبيديا: الموسوعة الحرة. https://bit.ly/3dwkz3y
24) Westminster Foundation for Democracy. (19-20 March, 2018). Violence Against Women in Politics: Global Perspectives of a Global Issue.
25) South Asia Partnership International. (December, 2010). Violence Against Women in Politics (VAWIP) Defining Terminologies and Concepts. P9-10. https://bit.ly/3hmHAHC
26) Female participants in a focus group on November 26th 2020, as part of the “SAWTNA” project.
٢٦) مشاركات في مجموعة عمل مركزة أجريت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠, من ضمن مشروع «صوتنا».
27) Lebanon 24. (11/08/2020). Paula Yaacoubian replying to fabricating “erotic films”: My genitalia are none of your business (video). https://bit.ly/3qMtpzS
٢٧. لبنان ٢٤.(١١/٨/ ٢٠٢٠). بولا يعقوبيان ترد على فبركة «أشرطة جنسية»: أعضائي التناسلية مش شغلكون (فيديو) https://bit.ly/3qMtpzS
28) YouTube. (16 October, 2019). Live TV altercation between Paula Yaacoubian and Minister Ghassan Attalla. https://bit.ly/3659J0r
٢٨) لبنان ٢٤. (١٦ October ,٢٠١٩). مشادة كلامية بين بولا يعقوبيان والوزير غسان عطالله مباشرة على الهواء. https://bit.ly/3659J0r
29) El Kaakour, (2020). Pursuing Equality in Rights and Representation: Women’s Experiences Running for Parliament in Lebanon’s 2018 Elections. UN Women.
30) Aljazeera. (25/09/2005). Lebanese anchor woman in danger after he car being detonated. https://bit.ly/3659J0r
٣٠) الجزيرة. (٢٥ أيلول، ٢٠٠٥). مذيعة لبنانية في حال خطر عقب تفجير سيارتها. https://bit.ly/3659J0r
31) Noor Haydar. (October 16, 2020). Violence and torture facing the public uprising: unpunished crimes against protestors. Legal Agenda. https://bit.ly/3dB5gH8
٣١) نور حيدر. (١٦ تشرين الاول, ٢٠٢٠). العنف والتعذيب في وجه الانتفاضة الشعبية: جرائم بحق المتظاهرين من دون محاسبة. المفكرة القانونية. https://bit.ly/3dB5gH8
32) Dima Sadek on Twitter. (June 26, 2019). @DimaSadek, https://bit.ly/3yepdeM
33) Noor Haydar. (October 16, 2020). Violence and torture facing the public uprising: unpunished crimes against protestors. Legal Agenda. https://bit.ly/2UisVFv
٣٣) نور حيدر. (١٦ تشرين الاول, ٢٠٢٠). العنف والتعذيب في وجه الانتفاضة الشعبية: جرائم بحق المتظاهرين من دون محاسبة. المفكرة القانونية. https://bit.ly/2UisVFv
34) Megaphone on Facebook. (April 20, 2021).
https://www.facebook.com/MegaphoneNews/posts/2845529518998177
35) Habib Battah. (June 6, 2009). Lebanese elections: sex, lies and propaganda. Beirut Report. https://bit.ly/3qlwn8y
36) Almodon. (2016). Who is minister Inaya Ezzedin? Almodon, 2016. https://bit.ly/362cKyG
٣٦) المدن. (٢٠١٦). من هي الوزيرة عناية عزالدين؟ https://bit.ly/362cKyG
37) Almodon. (2020). Albaarini to his supporters: women do not rule us... We rule them.
https://bit.ly/2SGfmPH.
٣٧) المدن. (٢٠٢٠). البعريني لمناصريه: النساء لا تحكمنا... نحن نحكمهن https://bit.ly/2SGfmPH
38) Alnahhar. (07/03/2018). A feminist list in Akkar. https://bit.ly/3hrNrey
٣٨) النهار.(٧-٣-٢٠١٨). لائحة نسائية في عكار. https://bit.ly/3hrNrey
39) Alhorra. (2020). Special Interview with the interior minister Mohamad Fahmi.
https://youtu.be/oQys3UdaCe4
٣٩) قناة الحرة. (٢٠٢٠). مقابلة خاصة مع وزير الداخلية محمد فهمي.
40) Raya Haffar El Hassan. (30/12/2020). on Twitter @rayaelhassan.

41) Alnahhar. (2020). After Accusing him of patriarchy towards the Minister of Justice. How did Ferzli respond? https://bit.ly/366B7ve
٤١) النهار.(٢٠٢٠). بعد اتهامه بالذكورية تجاه وزيرة العدل... كيف رد الفرزلي؟ https://bit.ly/366B7ve
42) Eva Alchoufi. (2016). Hasbayah: A religious "ban" on women running for candidacy. Lebanese Forces website. https://bit.ly/3670rkw
٤٢) ايفا الشوفي.(٢٠١٦). حاصبيا: "حظر" ديني على ترشيح المرأة. موقع القوات اللبنانية. https://bit.ly/3670rkw
43) Alnahar. (2019). Altabash visited Dar El Fatwa: Committed to Islam... "And I've apologized from God". https://bit.ly/3670tc8
٤٣) النهار.(٢٠١٩). الطبش زارت دار الفتوى: ملتزمة الاسلام... و»اعتذرت من الله». https://bit.ly/3670tc8
44) Human rights Watch. (10/3/2018). Lebanon: Nationality Law Discriminatory. https://bit.ly/3jwqSIr
٤٤) هيومن رايتس واتش. (٣/١٠/٢٠١٨). لبنان: قانون الجنسية تمييزي. https://bit.ly/3jwqSIr
45) IFES. (2019). Violence Against Women in Elections Online: A Social Media Analysis Tool. https://www.ifes.org/sites/default/files/violence_against_women_in_elections_online_a_social_media_analysis_tool_arabic.pdf
46) The General Secretariat of the Presidency of the Council of Ministers in Lebanon. (7/1/2021). Law No. 205/2020. Criminalization of sexual harassment and rehabilitation of its victims. Official Gazette Issue 1. P 14-16
٤٦) الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء في لبنان. (٧/١/٢٠٢١). القانون رقم ٢٠٥/٢٠٢٠: تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه. الجريدة الرسمية العدد ١. ص ١٤-١٦.
47) A focus group discussion on the issue of violence against women in politics on December 11,2020, as part of "SAWTNA" project.
٤٧) حوار مع مجموعة عصف ذهني مركزة حول موضوع العنف ضد المرأة في السياسة بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٢٠ من ضمن مشروع «صوتنا».
48) The United Nations. (1979). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf
٤٨) الأمم المتحدة. (١٩٧٩). اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf
49) Salah Chaaban. (4/1/2017). The Machiavellian Theory. Aljazeera. https://bit.ly/3Atvt4e.
٤٩) صلاح شعبان. (٤/١/٢٠١٧). النظرية الميكيافيلية. الجزيرة. https://bit.ly/3Atvt4e